t عنوان المداخلة: تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية

مقدمة إلي الملتقي الدولي حول : الاقتصاد الإسلامي

الواقع ....ورهانات المستقبل

أشريف أحمد ولد بابا- جامعة تلمسان

Email : cherif4292@yahoo.fr

الاسم : أشريف أحمد ولد بابا ولد زين الدين

الجنسية : موريتانية

الحالة العائلية: أعزب

المستوي: أحضر الآن دكتوراه تحت عنوان" التمويل الإسلامي"، جامعة تلمسان(الجزائر)

الهاتف: 0667709559

العنوان: cherif4292@yahoo.fr

*عنوان المداخلة: تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية*t

تمهيد

كانت الانطلاقة الحقيقية للمصارف الإسلامية، بمفهومها الحديث سنة 1975 م*، حينما أنشأ "بنك دبي الإسلامي"في دولة الإمارات المتحدة بأموال خاصة.

و تزامن مع ذلك مجهودات مقدرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التى انتهت إلى إنشاء أول بنك إسلامي دولي و هو البنك الإسلامي للتنمية عام 1975م بمدينة جدة بالسعودية.

وقد انتشرت هذه الظاهرة عربيا وإسلاميا وعالميا حتى وصل عددها (وفق آخر إحصائية صادرة عن ندوة المصرفية الإسلامية) فى نهاية عام 2008م إلى 434 بنكا إسلاميا منتشرة في 48 دولة و 5 قارات . بلغت إجمالي الأصول لهذه البنوك الإسلامية علي مستوي العالم 7480538مليار دولار،كانت الأصول الخليجية منها 2340780 مليار دولار.

في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية و أثارها المتباينة على القطاعات الاقتصادية لمختلف الدول، تحاول هذه المشاركة تقييم تجربة المصارف الإسلامية من خلال التطرق إلي:

- الأزمة المالية الأخيرة (الملامح ، الاسباب ، التداعيات،الآثار)
- التمويل الإسلامي (التأثير، التحديات، الآفاق المستقبلية)

I. بداية الأزمة

لقد ظهرت الأزمة المالية الأخيرة في الولايات المتحدة نتيجة مجموعة من الملامح الرئيسة أهمها: عمليات الإقراض السهلة، والقروض الرديئة (خصوصا قروض الرهن العقاري)، والتراجع الجوهري في أسواق الأسهم، وتزايد شبح الكساد، وانتشار الهلع والذعر المالي، وعدم التفات مديري مؤسسات رائدة (يتقاضون أجورا مرتفعة جدا) إلى التحذيرات التي أنذرت بالأخطار الكبيرة التي ضربت اقتصاديات العالم.

وهناك مجموعة من الأسباب أدت إلى وقوع الأزمة المالية العالمية، وأهم هذه العوامل: عمليات (الاقتراض الربوى).

فالولايات المتحدة تنفق كل 3 دقائق مليون دولار لحربها علي العراق،وزيادة علي ذالك في أفغانستان والحرب علي الأرهاب، مما يعني نزيف للسيولة العالمية، وتمويله يكون باقتراض الحكومة الأمريكية من دول العالم ومن سوقها الداخلي.

سيطرة عدم الثقة في الأسواق، والتوسع المالي الضخم غير المنضبط في إصدار الأصول المالية (بسبب الزيادة الكبيرة في حجم المديونية، والرقابة غير الفاعلة على المؤسسات المالية الوسيطة وعلى الأدوات المالية الجديدة والجشع Greed الذي أدى إلى تركيز المخاطر في قطاع واحد هو قطاع أسواق العقارات، وسيطرة ثقافة غير أخلاقية على الأسواق، والدور السلبي لوسائل الإعلام، والشائعات المالية، والمنافسة العالمية الحادّة على المنتجات والموارد، والفساد، وسياسات صندوق النقد الدولي.

II. الملامح الرئيسة للأزمة المالية العالمية:

يمكن النظر إلى التركيب البنيوي للأزمة المالية العالمية وتشريحها وتحليلها بصورة مبسطة، وفيما يلي عرض لأهم ملامح ومكونات التركيب البنيوي لهذه الأزمة:

- ✓ **سياسات اقتصادية توسعية:**

يشير (Partnoy,2009) إلى أنه بعد وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) عام 2001 فإن الولايات المتحدة الأميركية ومعظم الاقتصاديات المتقدمة الأخرى قد استقرت في مرحلة تسودها سياسات اقتصادية توسعية تحافظ على بقاء هذه الاقتصاديات وتواجه الكساد بنجاح، على سبيل المثال فإن

الاحتياطي الفدرالي الأميركي قام بتخفيض معدل الفائدة أكثر من 27 مرة بين الأعوام 2001-2003.

- ✓ **عمليات إقراض سهلة :**

يؤكد (Nan-Kuang, and Hung-Jen,2008) على أن معدلات الفائدة المنخفضة قد أدت إلى تحفيز كبير ونمو سريع في عمليات الإقراض، كما أن بعض الدول (مثل الصين ودول أخرى) استخدمت فائض التجارة الضخم مع الولايات المتحدة الأميركية لشراء سندات الخزينة الأميركية.

- ✓ **قروض رديئة Bad Loans (خصوصا قروض الرهن العقاري):**

وقد وصلت قيمة هذه القروض حوالي 1.3 تريليون دولار، علما أن هذا النوع من القروض لا يوفر الضمانات الكافية التي تكفل قيام المقترضين بإعادة دفع هذه القروض.

كما أن الارتفاع في أسعار البيوت قد أدى إلى تزايد نمو الطلب على القروض، خصوصا قروض الرهن العقاري Mortgage Lending.

- ✓ **توجه المؤسسات والأفراد نحو الادخار والتراجع في عمليات الاستهلاك والاستثمار:**

يؤكد (Tsuo, 2009) على توجه المؤسسات والأفراد نحو الادخار ، والتراجع الحادّ في عمليات الاستهلاك Consumption Declines، وفي عمليات الاستثمار خصوصا في الدول الصناعية المتقدمة (أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا وكندا واليابان). وقد دفعت الخسائر (التي لحقت بكثير من المؤسسات الاستثمارية الدولية وألمت بها داخل الدول المتقدمة) هذه المؤسسات إلى سحب استثماراتها من الأسواق الناشئة (وكذلك من أسواق الدول النامية) بهدف الاستجابة لواقع المشكلات الكارثية التي تواجهها في البلدان الأصلية (الأم) لهذه المؤسسات الاستثمارية الدولية.

- ✓ **معدلات بطالة متزايدة:**

يؤكد (Meltzer,2009) على أن الأزمة المالية العالمية أدت إلي زيادة كبيرة في معدلات البطالة Unemployment بسبب استغناء منظمات الأعمال عن ملايين العاملين وتسريحهم من العمل بسبب إفلاس هذه المنظمات أو التراجع الكبير في حجم أعمالها، ووصلت معدلات البطالة إلى 6.1% في الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2008 وهو المعدل الأعلى خلال خمس سنوات حيث استغنت الشركات عن ما يقرب من 605000 وظيفة منذ بداية جانفي 2008 . ولم تقتصر معدلات

البطالة على سوق العمل في الولايات المتحدة الأميركية، بل امتدت إلى أوروبا و كثير من دول العالم. على سبيل المثال فإن حوالي 20 مليون شخص فقدوا وظائفهم في الصين خلال أقل من عامين من وقوع الأزمة المالية العالمية بسبب التراجع الكبير في أعمال القطاعات الاقتصادية في الصين (خصوصا قطاع التصدير Export Sector).

- ✓ **تراجع جوهري في أسواق الأسهم:**

أشار (James, 2009) إلى أن الأزمة المالية العالمية التي تعمقت بصورة كبيرة في شهر تشرين الأول 2008 أدت إلى خسارة بحوالي 25 تريليون دولار في قيمة أسواق الأسهم العالمية.

- ✓ **شبح كساد عظيم:**

يرى (Uludag, and Louis, 2008) أن الخسارة الأولية التي لحقت بالثروة المالية، والصدمة النفسية الناجمة عن نكوص مجموعة من الشركات الرائدة في وول ستريت Elite Wall Street Companies قد دفعت وحثت الكثير من المحللين والمعلقين Commentators في محطات الإذاعة والتلفزيون (وكذلك في الصحف والمجلات) إلى الحديث بصورة مرعبة ومخيفة عن شبح كساد عظيم سيضرب اقتصاديات العالم.

- ✓ **انتشار الهلع والذعر المالي:**

يؤكد (Taylor,2009) على أن الأزمة المالية العالمية قد أدت إلى إحداث شلل للجزء الأكبر من شركات وول ستريت Wall Street بما في ذلك الشركات الرئيسة في هذه السوق المالية. يشير (Nguyen,2008) إلى أنه قد زادت حالة الرعب المالي والاقتصادي في أرجاء العالم في ظل تراجع اقتصاديات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والاقتصاديات الأخرى ذات الدخل المرتفع، وترنّح هذه الاقتصاديات بين الأزمات المالية والاقتصادية ودخول هذه الاقتصاديات في مرحلة واضحة من الكساد في نهاية العام 2008.

- ✓ **قرارات بوقف عمليات الإقراض:**

يشير (Nan-Kuang and Wang,2008) إلى أن المؤسسات المصرفية اتجهت -في ظل تصاعد الأزمة المالية العالمية- إلى بذل كل الجهود وتوجيه كل الإمكانات نحو دعم وتعزيز رؤوس أموالها، وهذا جعلها تتخذ قرارات بوقف عمليات الإقراض Stop Lending ووقف الكثير من استثماراتها واستخدام ما تبقى من العوائد في تغطية التكاليف التشغيلية ، وبعض المؤسسات اتجهت إلى البدء في تسريح جزء من عامليها .

III. أسباب الأزمة المالية العالمية

يمكن إجمال سبب الأزمة المالية الأخيرة، وكذالك الأزمات المالية السابقة في سبب أساسي وجوهري تنبثق عنه مجموعة من الأسباب الفرعية ويتعلق الأمر بالتعامل **بالربا** الذي يعتبر المصدر الأساسي في المعاملات التجارية والمالية وفق النظام الرأسمالي فالربا الذي حرمته جميع الديانات السماوية دون استثناء هو السبب المباشر والرئيسي لجميع هذه الهزات الاقتصادية العنيفة التي تضرب من حين إلى أخر الاقتصاد الغربي الربوي, فالربا هو خراب العالم وإلا لما حرمه الإسلام و جميع الشرائع السماوية السابقة.

فبالنسبة للديانة اليهودية ورد في سفر التثنية الإصحاح الثالث والعشرين: «لا تقرض أخاك الإسرائيلي ربا فضة أو ربا طعام، أو ربا شيء مما يقرض بربا».

وفي نفس الإصحاح: «للأجنبي تقرض بربا، ولكن لأخيك لا تقرض بربا لكي يباركك الرب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك».

أما النصرانية فقد حرمت الربا تحريما قاطعا مانعا وحرمت الربا لا عند النصارى فقط كما هو الحال عند اليهود, بل بالنسبة للنصارى مع غيرهم، واجتمعت على ذلك كل الكنائس، لا فرق بين كنيسة وأخرى. كما ورد على لسان زعيم حركة الإصلاح لوثر كينغ.

أما الإسلام فالنصوص كثيرة سواء من الكتاب أو السنة المطهرة فنصوص الكتب قوله تعالى في سورة البقرة: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا),وقوله تعالى: (يَمْحَقُ اللّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)؛أي يستأصل الله الربا فيذهب ريعه وبركته قال ابن الأعرابي: المحق أنجد يذهب الشيء كله حتى لايرى منه شيء) . فالأزمة هي نوع من أنواع المحق الذي وعد الله به الذين استحلوا التعامل بالربا والإطناب فيه.

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ *َإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ) كذلك هذه الأزمات هي من الحروب التي أعلنها الله على الذين استباحوا التعامل بالربا.

أما السنة النبوية فعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلمن قال: «اجتنبوا السبع الموبقات قيل يا رسول الله وما هنّ؟ قال: الشرك

بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل مال اليتيم وأكل الربا والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المومنات».

عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الربا ثلاثة وسبعون بابا أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه».

كما أنه من خلال تحليل الدراسات والأبحاث التي تناولت الأزمات الاقتصادية والمالية يمكن تقديم بعض التفسيرات للحدوث المتكرر للاضطرابات والأزمات المالية:

- **عمليات الاقتراض المتتابعة والمتراكمة وتعاظم حجم الديون (الديون الفردية وديون الشركات في الولايات المتحدة الأميركية):** إضافة إلى الحجم الكبير للديون الحكومية الأميركية، فقد بلغ حجم الديون الفردية في الولايات المتحدة الأميركية أكثر من 9 تريليون دولار، وأغلب هذه الديون الفردية هي ديون عقارية (حيث بلغت هذه الديون العقارية حوالي 6.6 تريليون دولار). وإضافة إلى الديون الحكومية والديون الفردية، فقد تعاظم حجم ديون الشركات أيضا، وقد وصل حجم هذه الديون إلى حوالي 18.4 تريليون دولار.
- **منح القروض العقارية بمخاطر عالية:**

فقد بلغت قيمة هذه القروض العقارية في نهاية العام 2006 حوالي 700 مليار دولار.

وقد وصلت قيمة القروض المتعثرة التي لم يتمكن الأفراد من سدادها إلى أكثر من 100 مليار دولار. وفي بدايات 2007 فقد زاد عدد العقارات (المساكن) التي أصبحت معروضة للبيع بنسبة 75%، وبلغ عدد هذه العقارات (المساكن) حوالي 2.2 مليون عقار (مسكن)، وهذا العدد يشكل حوالي 1% من مجموع عدد المساكن في الولايات المتحدة الأميركية. وفي ضوء الارتباطات الكبيرة التي تربط المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في آسيا وأوروبا بالأسواق المالية في الولايات المتحدة الأميركية فإن هذه الارتباطات والعلاقات قادت إلى الانتقال السريع للأزمة من الولايات المتحدة الأميركية إلى آسيا وأوروبا، ومع هذا الانتقال فقد تنامت وتطورت الأزمة وأصبح لها أبعاد دولية وعالمية مترامية، وصارت تدعى الأزمة المالية العالمية عام 2008.

- **سيطرة عدم الثقة في الأسواق:**

يؤكد (Shore, and Manwani, 2009) أن إفلاس مصرف "ليمان برذرز" قد أدى إلى تعميق حدّة عدم الثقة، وكان إفلاسه صدمة كبيرة للمستثمرين، وجعل ثقتهم تهتز بالمنظومة المالية والاقتصادية، وبالدور الحكومي، فقد كانوا يعتقدون أن الحكومة الأميركية لن تسمح بإفلاس مصرف

مهم مثل هذا المصرف، وربما كان هذا الأمر (عدم إنقاذ مصرف ليمان برذرز) من الأخطاء الإستراتيجية الجوهرية التي رسخت وعمقت حدّة الأزمة المالية العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن مصرف "ليمان برذرز" قد أفلس بعد أن تراجعت قيمة سهمه إلى أكثر من 90% وبلغت خسائره حوالي 7 مليارات دولار.

- **التوسع المالي الضخم غير المنضبط في إصدار الأصول المالية:**

هناك مجموعة من الأسباب التي ساعدت المؤسسات المالية على التوسع في إصدار الأصول المالية، وأهم هذه الأسباب (Pounder, 2009) و(Richard, 2009):

أ- الزيادة الكبيرة في حجم المديونية.

ب- الرقابة غير الفاعلة على المؤسسات المالية الوسيطة وعلى الأدوات المالية الجديدة.

ج- الجشع Greed الذي أدى إلى تركيز المخاطر في قطاع واحد (قطاع أسواق العقارات).

- **الفساد: بلغت مرتبات ومخصصات** الرئيس التنفيذي لبنك " ليمان براذرز" 486 مليون دولار في العام 2007 ، كما أن بعض الفئات الفاسدة في بعض المؤسسات الحكومية في الدول الرأسمالية كانت تعمل على تحقيق مصالح بعض الفئات على حساب المصلحة العامة، ، ومع تفاقم هذه الظاهرة وتزايدها خصوصا في مجال الأسواق والمؤسسات المالية فقد ساهمت بصورة واضحة كأحد أسباب الأزمة المالية العالمية التي تفجرت عام 2008.
- **سياسات صندوق النقد الدولي:** يرى (Taylor,2009) أن هذه السياسات قد ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التدهور المالي والاقتصادي على مستوى العالم، وساهمت في تفجر الأزمة المالية العالمية عام 2008. والغريب في الأمر أنه رغم الدور السلبي الذي لعبته سياسات صندوق النقد الدولي فقد صدرت القرارات بزيادة موارد هذا الصندوق بحوالي 500 مليار دولار من أجل مساعدته في مواجهة الأزمة (قرارات قمة لندن).

IV. تداعيات الأزمة المالية العالمية

لم يسلم أي مجال من مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى المستوى العالمي من التأثر بهذه الأزمة الطاحنة وصدق الله العظيم إذ يقول:(وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خاصة وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) وعن زينب بنت جحش رضي الله عنها قالت: "دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو

محمر الوجه فقال: ويل للعرب من شر قد اقترب قلت: يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم إذا كثر الخبث",وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لعن الله آكل الربا وموكله، وشاهديه وكاتبه قال: وقال ما ظهر في قوم الربا والزنا إلا أحلوا بأنفسهم عقاب الله عز وجل»,عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يأتي على الناس زمان يأكلون الربا فمن لم يأكله أصابه من غباره»، فهذه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة تدل دلالة واضحة على عموم البلوى التي أصابت البشرية من جراء هذه الأزمة لأن الاشتراك في الأسباب يستلزم الاشتراك أو التأثر بالنتائج وتحملها.

لذالك نجد أن البداية ظهرت بانهيار بنك "بير سترنز" ذلك البنك الذي خاطر بقوة من خلال شراءه للأوراق المالية ذات التصنيف الائتماني المنخفض لانه توقع انه من وراء هذا الأمر سيكسب ويحصل على الملايين من العوائد ولم يدر بأن هذه الأوراق ستكبده خسائر فادحة تؤدي به إلى هذه الحالة إلا أن الاحتياطي الفيدرالي سارع بتدبير شراءه من قبل (GBM جيه بيه مورغان تشيس). وفيما يخص الذين لم يقدروا على سداد قروضهم ظلت الفوائد تتصاعد باضطراد مما أدى إلى إنهيار أو تهاوي شركتين وهما " فاني ما " fannie mae " و" فر يدي ماك" Freddie mac.." الا أن الاحتياطي الفيدرالي قام باتخاذ بعض الاجراءات التي تخالف المنافسة التامة وتلك الاجراءات تمثلت في "التأميم" حيث تحمل الاحتياطي الفيدرالي ديون هاتين الشركتين وأخذ على عاتقه ديونهما في الرهون العقارية والتي تبلغ (5.4) تريليون دولار، ونتيجة لتلك الاجراءات من قبل الحكومة فقد كان سابقة خطيرة كون النظام الرأسمالي ظل يحارب كل الانظمة التي تخالف سياسة حرية السوق (السوق الخاضعة للعرض والطلب).

والحدث الكبير الذي كان له صدى عالمي لدى معظم الانظمة المصرفية هو ما تم اعلانه حول افلاس أكبر رابع بنك عالمي هو "ليمان براذرز" Lehman Brothers وهو البنك العالمي ذي المرتبة الرابعة بين أكبر بنوك الاستثمار، ويعتبر أيضاً من أكبر ممولي العقار ونظرا الى رفض الحكومة الأمريكية تقديم العون اللازم له فقد اعلن إفلاسه كما قام أيضاً بنك أمريكا بعملية غامرة غير محسوبه فاشتراء بنك "ميريل لينش" وتكبد خسائر قدرت بالمليارات، هنا سجلت أسعار الأسهم في أسبوع واحد خسائر فادحة لم تشهدها الأسواق منذ الكساد العظيم.

وتعاقبت الأحداث مع إفلاس مصرف "ليمان براذرز" وعملية الاندماج بين" ميريل لينش" و"بنك اوف امريكا" وتحول آخر واكبر مصرفين مستقلين في وول ستريت "مورغان ستانلي" وغولدمان ساكس" الى مجموعتين مصرفيتين قابضتين, واخيرا

تدخل الدولة الأمريكية بشكل استثنائي وغير مسبوق لإنقاذ مجموعة التأمين العملاقة (A I G) وظهور بوادر موجة ذعر في الأسواق.

وقد قدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في جويلية 2008 بما يقرب من 435 مليار دولار أمريكي.

ولا تزال أسئلة عديدة عالقة حول مستقبل النظام المالي وانعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي.

V. تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية :

يمكن تقسيم تأثير الأزمة المالية والمصرفية العالمية على الدول العربية إلى

تأثير مباشر : هذا التأثير محدودا والسبب الرئيسي هو أن أسواق البلدان العربية تتسم بميزتان فبالنسبة للدول العربية النفطية فإن مصدر عائداتها هي من صادرات النفط والغاز وهي العائدات التي تعزز من سيولة مصارفها إضافة إلى نوعية استثماراتها المصرفية التي غالبا ما تكون داخلية وأما الدول العربية الغير نفطية فإن معظم مصادر تمويل استثماراتها محلية كما أن أغلب السلطات النقدية في الدول العربية تضع قيودا تحد من الاستثمارات الخارجية للمصارف .

تأثير غير مباشر: وهو ناتج عن انخفاض سعر النفط من 140 دولار للبرميل في أواخر سنة 2008 الي سعر 45 دولار للبرميل خلال شهر فيفري 2009، انخفاض أدي الي تسجيل انخفاض قياسي مداخيل الدول العربية خلال سنة 2009، ما يعني تسجيل انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة وهي أثار ستشمل أيضا الدول العربية الغير نفطية حيث يؤدي الركود العالمي إلى تدني حجم صادرات هذه الدول من مختلف السلع والخدمات .

VI. التمويل الإسلامي كبديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية

يرتكز الاقتصاد الإسلامي علي مجموعة من القيم الأخلاقية والإنسانية، التي تجسدها أحكام الشريعة الإسلامية، وتحريم الفائدة ليس الميزة الوحيدة بل أضيف

إليها ارتباط التمويل بالاقتصاد العيني بمعني أن التمويل إما بيع مرابحة أو سلم أو مساومة أو غيرها من البيوع والمعاملات.

والملاحظ أنه مع ضخامة هذه الأزمة واتساعها إلا أنها لم تؤثر في المصارف الإسلامية كون الشريعة الإسلامية التي تحكم عمل تلك المؤسسات المالية تحّرم التعامل في الأدوات المالية التي نتجت عنها أزمة الرهن العقاري وتبين حتى أن عدد من البنوك العالمية تقوم الآن بالتعامل بالصيرفة الإسلامية وقامت بفتح فروع خاصة بها، وخير مثال علي ذالك مؤتمر المؤسسات والمصارف الإسلامية في الأشهر الأخيرة(لندن) حيث توج بتأسيس أكبر مصرف إسلامي في العالم يتراوح رأس ماله بين 3و 4 مليارات دورلار،وذلك نظراً للإقبال الشديد من قبل المتعاملين على الصيرفة الإسلامية سواء في الغرب أو الدول الإسلامية، ونجاح الأدوات والمنتجات الإسلامية في تحقيق عوائد وأرباح أفضل مما تحققه البنوك التقليدية، لذلك ارتأينا أن نوضح بأن الالتزام بقواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الإسلامي، والاعتماد على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية هي البديل المقدم والحل المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

قال تعالي:

(قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى (123) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى (124)) سورة طه

VII. فلسفة النظام المصرفي الإسلامي

تتمثل فلسفة النظام المصرفي أساسا في الآليات والأسس والخصائص وذالك علي النحو التالي:

أولاً: آليات تطور ومواكبة العمل المصرفي الإسلامي

نجد أن القائمين على العمل المصرفي الإسلامي عملوا على تطوير وتحديث ومواكبة العمل المصرفي الإسلامي بما يتمشى مع توجيهات الشريعة الإسلامية، كمايلي:

1. **زيادة وتطوير أدوات الاستثمار الإسلامي في المصارف الإسلامية** حتى بلغت أكثر من ثلاثة عشرة صيغة مصرفية إسلامية بمراشدها بالإضافة لاستحداث أدوات شرعية لإدارة السيولة وتطويرها في الاقتصاد القومي.

2. **إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بمملكة البحرين في عام** 1990م بهدف وضع القوائم المالية السليمة للمصارف الإسلامية بحيث تكون قابلة للمقارنة والمواكبة عالمياً.
3. **قيام المجلس العام للخدمات المالية الإسلامية** بهدف التعريف بالخدمات المالية الإسلامية ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بها في هذه المؤسسات وقد تركزت معايير المجلس في الآتي:-

أ. كفاية رأس المال.

ب. إدارة المخاطر.

ج. ضوابط إدارة المؤسسات.

د. الشفافية وضبط السوق.

هـ. إجراءات المراجعة الإشرافية.

وهي معايير شرعية متمشية مع ما نادت به اتفاقية بازل I وبازل II.

4. **قيام المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية:** قام هذا المجلس بجهد مشترك من كل المصارف الإسلامية العاملة ومقره مملكة البحرين وذلك لتقديم المساعدة لها في تجويد العمل المصرفي الإسلامي إحلالاً للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. فهذا المجلس عمل على ترقية أداء المصارف الإسلامية وزيادة أعدادها حتى صارت مقنعة للمسلمين وغير المسلمين. مما أدى لتوسع العمل المصرفي الإسلامي، ويمكن إعطاء أمثلة حية وعملية لهذا التوسع على النحو الآتي:-

- بلغ عدد المصارف الإسلامية بنهاية 2009 أكثر من (400) مؤسسة وذلك خلافاً للنوافذ المصرفية الإسلامية.
- إجمالي موجوداتها سنة 2009 بلغ حوالي (825) مليار دولار وبمعدل نمو وصل إلى 24% خلال السنوات الماضية.
- توجد هذه المصارف في أكثر من (50) دولة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوربا وأمريكا وغيرها.
- بعض المصارف التقليدية في أمريكا مثل سيتي بنك وفي أوربا مثل (HSCB) ومصرف باركليز والبنك المتحد السويسري وغيرها قامت بفتح نوافذ للعمل المصرفي الإسلامي.
- متوقع أن تنمو موجودات المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية إلى 1,85 تريلون دولار بحلول عام 2013 م.

5. **قيام المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم التجاري**: أنشئ هذا المركز الهام في عام 2005 م ومقره بدبي وذلك بغرض المصالحة والتحكيم ومن ثم الوصول لحكم مرضى بين الأطراف المتنازعة في حالة وجود أي مشكلة أو مسألة.

ثانياً : مبادئ المصرف الإسلامي

إن المصرف الإسلامي يقوم على عدة مبادئ وخصوصيات أخذ منها مفهومه ومضمونه حيث أننا نجد أن مفهومه كالآتي:

المفهوم الإسلامي هو: مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها واستثمارها في نطاق توجيهات الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وعدالة التوزيع ووضع المال في مساره السليم. وهو تعريف يختلف تماماً عن تعريف المصرف التقليدي. فالمصرف التقليدي هو مؤسسة مالية مصرفية للمتاجرة في النقود بغرض تحقيق أكبر عائد مادي ممكن في هذه الدنيا. ذلك لأن المصارف التقليدية تتعامل في النقود. أما المصارف الإسلامية فأنها تتعامل بالنقود وليس النقود وهو مفهوم يتمشى مع طبيعة النقود الذي يتمثل في: النقود لما تفعله النقود Money is what money does.

- استبعاد التعامل بالربا في كل معاملاته المصرفية وهذا الأساس يشكل المعلم الرئيسي والقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المصرفي الإسلامي وأساس ذلك أن الإسلامي حرم التعامل بالربا تحريماً قطعياً وفق قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا ..).
- تقرير العمل كمصدر للكسب بديلاً عن اعتبار المال مصدراً وحيداً للكسب لأن المال لا يلد مالاً بل العمل هو الذي ينمي المال ويزيده فالمال والعمل مكملان لبعضهما البعض.
- المفهوم المتميز لطبيعة النقود في الفقه المالي الإسلامي على أنها ليست بسلعة كما هو مفهوم في الفكر الرأسمالي بل هي وسيلة للتبادل ومقياس لقيم الأشياء والنقود لا تكون لها نتيجة إيجابية ولا سلبية ولا حيادية إلا إذا اختلطت بعمل أو تم فيها تقليب أو تحريك فإذا حدث ذلك إنها تخضع للقاعدة الفقهية الاقتصادية الكبرى قاعدة (الغنم بالغرم).
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، ومرد ذلك لأن العمل المصرفي الإسلامي ينطلق من مبادئ الإسلام ومنهجه الخاص. فالإسلام لا ينظر إلى التنمية الاقتصادية بمعزل عن التنمية

الاجتماعية بل التنمية الاجتماعية هي هدف التنمية الاقتصادية أي إنسانية الاقتصاد.

ثالثاً: خصائص العمل المصرفي الإسلامي

من المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي أيضاً بعث خصوصية العمل المصرفي الإسلامي التي تميزه عن خصوصيات الأعمال المصرفية الأخرى ذلك أنه يختلف من حيث المبدأ والمحتوى والمضمون اختلافاً بيناً ومن خصوصية العمل المصرفي الآتي:

- التمسك بقاعدة الحلال الحرام وهي تسمى بالقاعدة الذهبية ومفادها طاعة الله في جميع أوامره الآمرة ونواهيه الناهية أي (أن تفعل وأن لا تفعل) فهذه الخاصية لا توجد في التعامل المصرفي التقليدي، وخلاصة القول أن العمل المصرفي الإسلامي يوجه جهده نحو التمويل والاستثمار الحلال.
- العمل المصرفي الإسلامي يبني على العقيدة الإسلامية ويستمد منها كل كيانه ومقوماته وتمثل هذه الخاصية أيضاً البناء الفكري الذي يسير عليه العمل المصرفي الإسلامي أي أن أيديولوجيته تختلف عن أيديولوجية العمل المصرفي التقليدي
- الصفة الاستثمارية بجانب الصفة التمويلية لأن المصارف الإسلامية أساساً تعتمد على الاستثمار سواء الاستثمار المباشر أو الاستثمار بالمشاركة، فالمصرف الإسلامي لا يتعامل بسعر الفائدة لا أخذاً ولا عطاءاً كما في المصارف التقليدية وهنالك فرق كبير بين الطبيعة الاقراضية والطبيعة الاستثمارية.
- شمولية معاملاته فهو لا يكتفي بعدم التعامل بالربا فقط لأن مرحلة عدم التعامل بالربا مرحلة تم تجاوزها وهي مرحلة البنك (اللاربوي) لأن كثيراً من المصارف الإسلامية الآن وصلت إلى مرحلة المصرف الإسلامي الشامل فهو يتعامل بكل عقودات فقه المعاملات الإسلامي (أي الفقه المالي الإسلامي).

VIII. مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

الشيء الأكيد أنّ المصارف الإسلامية ليست بمنأى عن التأثر بالأزمة المالية، بحكم أنها جزء من المنظومة المالية العالمية، فإنّها تتأثر بحكم الارتداد المتوقع لأي أزمة مالية عالمية، وأنّها قد ترتبط بأي تعاملات مالية مع البنوك العالمية ولو بطريقة غير مباشرة، وهي تتأثر بذلك ايجابا وسلبا.

وفي خضم هذه الأزمة المالية ، تزايد الاهتمام العالمي بالتوسّع الكبير والنمو الذي شهدهما هذا القطاع (زيادة عدد البنوك الإسلامية، زيادة رؤوس الأموال، استقطاب الكثير من الزبائن...) حيث أصبح يضم حوالي 400 مؤسسة مالية إسلامية، وبإجمالي موجودات تقدر بحوالي 700 مليار تريليون دولار أمريكي.

IX. الاقتصاد الإسلامي كبديل

كما هو معروف، فإن الأزمة المالية العالمية ، هذه المرّة عصفت بمقومات النظام الرأسمالي وبيّنت جوانب عجز كبير في بنيته، فضلا عن الممارسات السلبية التي تعني غياب الرقابة والشفافية في أداء المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية.

وفي هذه الأحداث فإن حجم التداعيات السلبية التي أحدثتها هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي،أضحى الأداة الرئيسية لتفعيل دور البنوك الإسلامية من خلال دعوتها للمضي قدما لتقديم علاج قد يخرج الاقتصاد العالمي من أزمته...

مـا هي صدقية الاعتماد على النظام الاقتصادي الإسلامي من أجل إنقاذ الوضع؟

نعتقد، أنّ نجاح البنوك الإسلامية في أداء الدور المنوط بها لا يعتمد على مقولات أو مقالات، بل ينطلق من الاعتماد على القيم الإسلامية بكل ما في ذالك من معني.

يقول الله تعالى : ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل ومـا أنـزل عليهم من ربهم لأكلـوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم منهم أمة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون "

صدق الله العظيم المائدة /66

X. التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية

لاشك أن من أكبر التحديات هو إنشاء إطار يحكم البنوك الإسلامية، ويشرف عليها وينظمها. فغياب النهج المشترك بين البلدان التي توجد بها بنوك إسلامية من جهة، يعد التحدي الأول وبخاصةٍ في ظل وجود رأيين مختلفين، يرى الرأي الأول – ويسود في ماليزيا واليمن-، أن البنوك الإسلامية ينبغي أن تخضع لنظام تشرف عليه وتنظمه بالكامل البنوك المركزية، وبصورة تختلف كلية عن البنوك التقليدية.

ووجهة النظر الثانية ترى بوجوب الاعتراف بالطابع الفريد لأنشطة البنوك الإسلامية، مع وضعها تحت نفس نظام الإشراف والتنظيم الذي يمارسه البنك المركزي، مثلها مثل البنوك التقليدية مع إجراء تعديلات طفيفة ووضع مبادئ توجيهية خاصة تدرج عادة في نشرات البنك المركزي – مثلما يحدث في قطر والبحرين.

بالإضافة إلي ذالك هنالك تحديات أخري منها ما هو خارجي ومنها ما هو داخلي وذالك علي النحو التالي:

- ✓ **نقص التوظيف ونمو فوائض السيولة** لدى معظم هذه المصارف،فالعديد منها لا توجد أمامها أي مشكلة في تعبئة الموارد،وتقدر السيولة الفائضة التي تعانى منها تلك المصارف بحوالي 40% من أصولها مقابل 20% لدى المصارف التقليدية مما يعبر عن تراجع استثمار تلك الأموال محلياً ودولياً ،كما أن الطبيعة الخاصة لإيداعاتها وهى غالباً قصيرة الآجال لا تمكنها من توجيهها لاستثمارات طويلة الأجل ،بالإضافة إلى محدودية فرص الاستثمارات الإسلامية على الصعيد الدولي بشكل عام ، كما تتمثل في ضالة أحجامها وضعف التنسيق والعمل المشترك بينها على المستويات المحلية والعالمية .
- ✓ **التكَيُّف مع الأزمة المالية**: لا بد أن تنهض المصارف الإسلامية بعبء التمهيد التدريجي للتكيف مع الأزمة ، وأن تتعاون فيما بينها لتفادي الآثار السلبية للازمة الاقتصادية، وأعتقد أن نجاح عمليات الاندماج وإطلاق السوق المالية الإسلامية الدولية، وتطبيق معايير الرقابة والمحاسبة الإسلامية سيساهم بفعالية في التكييف السليم بأقل قدر من الخسائر.
- ✓ **المنافسة الكبيرة من المصارف التقليدية**: ويتطلب دفع هذا التحدي أن تعمل المصارف الإسلامية على تحسين مستوى إدارتها وعملياتها الفنية؛ فلا تكتفي بأن تكون مجرد أوعية لتلقي الأموال، بل أدوات لاستثمارها، الأمر الذي يستدعي أن تعمل المصارف الإسلامية من جهة أخرى على إنتاج منتجات جديدة تكافئ منتجات المصارف التقليدية وتتفوق عليها، وبالتالي تعظيم مهارتها في الهندسة المالية الإسلامية.

- ✓ **القدرة على تحمل المخاطر من خلال الكفاءة المالية والجدارة الائتمانية لقاعدة عملائه:** ولمواجهة التحدي الماثل في هذا المجال يتعين على المصارف الإسلامية أن تستخدم أفضل الوسائل لإدارة المخاطر والائتمان وتقلبات الأسعار في الأسواق، وهناك من يري ضرورة قيام وكالة إسلامية عالمية متخصصة في تقييم المخاطر وإدارتها فيما بين المصارف الإسلامية.
- ✓ **تحديث الأنظمة وتقديم الخدمات المالية المتطورة لمواجهة المنافسة الدولية،** وتوسيع قاعدة المساهمين، والفصل بين الإدارة والملكية، وإعادة هيكلة الشركات التابعة، والتقيد بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يضم في عضويته الجهات الرقابية المحلية والدولية.
- ✓**القصور في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية :**بالرغم من أن سوق الصيرفة الإسلامية قد شهد قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالبدايات الأولى للصيرفة الإسلامية، إلا أن المنتجات المصرفية الإسلامية كماً ونوعاً لا تزال في بداية الطريق.
- ✓**التشريع والرقابة و إدارة المخاطر:**إن المصارف الإسلامية تواجه تحديات مرتبطة بمجالات التشريع والرقابة، وأساليب الإدارة، و إدارة المخاطر ، ولا يمكن مواجهة تلك التحديات بدون بذل مجهود مركز من قبل المؤسسات المالية الإسلامية ، وذلك من خلال التعاون مع السلطات المشرفة على التنظيم والرقابة على المستويين الوطني والإقليمي، ودون إغفال لدور جهات التشريع والتنظيم الدولية.

XI. الآفاق المستقبلية للمصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية

لقد كشفت الأزمة المالية الأخيرة عن عقم النظم الاقتصادية الغربية, التي خرجت من عقول بشرية لا تهتدي بهدي الله تعالى، ولا تعظم دينه، وهذا ما دعى كثيراً من الكتّاب والمفكرين الغربيين إلى المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي, لوضع حدّ لهذه الأزمة التي تعصف بأسواق المال العالمية من جراء الربا والائتمان (الديون) والمضاربات الوهمية وغيرها.......

- يقول **(اليستر دار لينج)** وزير الخزانة البريطاني "لا يمكن مالجة عجز الميزانية دون الإستعانة بالصكوك الإسلامية"
- **ففي افتتاحية مجلة "تشالينجز"**كتب "بوفيس فانسون" رئيس تحريرها موضوعا بعنوان (البابا أو القرآن) أثار موجة عارمة من الجدل وردود الأفعال في الأوساط الاقتصادية.
فقد تساءل الكاتب فيه عن أخلاقية الرأسمالية؟ ودور المسيحية كديانة والكنيسة الكاثوليكية بالذات في تكريس هذا المنزع والتساهل في تبرير الفائدة، مشيرا

إلى أن هذا النسل الاقتصادي السيئ أودى بالبشرية إلى الهاوية.
وتساءل الكاتب بأسلوب يقترب من التهكم من موقف الكنيسة ومستسمحا البابا بنديكيت السادس عشر قائلا: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود".

- **يقول(رولان لاسكين)** رئيس تحرير صحيفة "لوجورنال د فينانس" في إحدي افتتاحياته بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة.
- **يقول (لاسكين)** في مقاله الذي جاء بعنوان: "هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟" المخاطر التي تحدق بالرأسمالية وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الوضع، وقدم سلسلة من المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية.
- تقول (**سواتي تانيجا**) المديرة في "مؤتمر منتدى التمويل الإسلامي" قالت: إن الأزمة المالية بأمريكا تعطي فرصة ذهبية للاقتصاد الإسلامي المنافي للتعاملات الربوية، وأشارت إلى أن المنتجات المالية الإسلامية تتجنب تمامًا أساليب المضاربات، وهو ما يبحث عنه المستثمرون في الفترة الحالية، خاصة بعد تراجع البورصات العالمية في أعقاب الأزمة الائتمانية الأخيرة، موضحة أن العاملين في القطاع المالي الإسلامي يسهمون في تأكيد الثقة بقوة واستدامة النموذج المالي الإسلامي،
- يقول(**البروفيسور علي خان**)، أن الفرصة مواتية لتعضيد التمويل الإسلامي، خاصة أن وول ستريت لاحظت أن الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حققت نجاحًا أكبر في الأسواق المضطربة.

الخاتمـــــــــــــــــــــــــــــــــة

إن اعتماد المصرفية الإسلامية مبدأ الربح والخسارة في التعامل مع العميل هو جزء من تحقيق الشفافية المطلوبة في التعامل بدلاً من اعتماد مبدأ العائد المضمون بنسبة ثابتة – أي الفائدة. وقد أدى هذا بدوره وفي ظل غياب أي ضابط شرعي أو أخلاقي إلى انفلات في نشاط القطاع المصرفي التقليدي تحت شعار" الابتكار المالي" وتنويع المنتجات المالية والمشتقات المالية والمبادلات المالية وبيع الديون وغيرها من النشاطات التي في كثير من جوانبها هي معاملات ومبادلات غير حقيقية، قد أدت نتيجتها إلى ما يشهده العالم اليوم من أزمة اقتصادية

كبرى عصفت بجميع القطاعات المالية وغير المالية وأدت إلى خسائر مالية وحقيقية ووقوع الملايين من البشر في فخ البطالة والفقر، وانهيار المئات من المصارف في الولايات المتحدة وحدها ولم ينفع مبدأ التعامل بالفائدة للعملاء.

نعلم أن الوضع الحالي ، يعكس حالة من استقطاب وترحيب أكبر بالصيرفة الإسلامية في الغرب، بفعل الأزمة المالية العالمية، غير أننا نستبعد أن يحقق هذا المسعى مبتغاه بمستوى تطلعات المجتمع الدّولي، سيما وأنّ المصرفية الإسلامية لا تزال تمثل نسبة ضئيلة لا تتجاوز 3 % من إجمالي المصرفية المالية العالمية، ونعتقد أنّ المصرفية الإسلامية يمكن أن تمثل الحل الأمثل للأزمة المالية العالمية .

كما ان تفعيل السياسات المصرفية المرتبطة بإدارة السيولة والعائد ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال والاستمرار في ضخِّ السيولة في شرايين الاقتصاد في الدول العربية والإسلامية أمراً هاماً ، حتى لا تنهار أساسيات القاعدة الإنتاجية، فضلا عن التفكير الجادّ في دراسة النظام الإسلامي.

فهل تستطيع البنوك الإسلامية أن تكون بديلا منافسا للنظام المالي التقليدي؟

حسب رأيي يمكن أن تكون البنوك الإسلامية بديلا عن البنوك التقليدية، إذا طبقت هذه المصارف المعايير الشرعية ،وستخلص العالم من ويلات أزمات أهلكت الحرث والنسل....

المراجع:

1. عز الدين خوجه , **المخاطر والتحديات والرؤية المستقبلية للصيرفة الإسلامية** , ندوة إدارة المخاطر فى الخدمات المصرفية الإسلامية, تنظيم المعهد المصرفى بالرياض , للفترة من 24-25 مارس 2004م , ص 31
2. الإمام محمد أبو زهرة، بحوث في الربا، دار الفكر، القاهرة، ص: 03.
3. سورة البقرة الآيتين: 278-279.
4. - الإمام مسلم، صحيح مسلم، الجزء الأول، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ طبع، ص: 92.
5. - الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، الجزء الثاني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ-1990، ص: 43.
6. سورة الأنفال، الآية: 25.
7. - أبو يعلى القزويني، الإرشاد,الجزء الأول، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ،ص: 373.
8. - الإمام أحمد بن حنبل، مسند الإمام احمد، الجزء الأول، مؤسسة قرطبة، مصر، ص: 402.

9. - أحمد بن شعيب النسائي، سنن النسائي (المجتبى)، الجزء السابع، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، 1406هـ-1986م، ص: 243.
10. تعريف موسوعة الاقتصاد الإسلامي – تعريف الدكتور/ أحمد عبد العزيز النجار
11. تعريف الدكتور/ علي عبد الرسول أستاذ بجامعة أم درمان الإسلامية
12. سورة البقرة: آية رقم 275

13. General council for Islamic Banc and Financial Instituation: Analtical report on islamic finance in word 2009-pp 1/5

14. Meltzer, Allan (2009), "Reflections on the Financial Crisis", ***Cato Journal***, Vol. 29, No. 1, pp. 25-30.

15. Nan-Kuang Chen, and Hung-Jen Wang (2008), "Identifying the Demand and Supply Effects of Financial Crises on Bank Credit--Evidence from Taiwan", ***Southern Economic Journal***, Vol. 75, No. 1; pp.26-50.

16. Nguyen, Eric (2008), "Parents in Financial Crisis: Fighting to Keep the Family Home", ***The American Bankruptcy Law Journal***, Vol. 82, No. 2; pp. 229-252.

17. Partnoy, Frank (2009), "Historical Perspectives on the Financial Crisis: Ivar Kreuger, the Credit-Rating Agencies, and Two Theories about the Function, and Dysfunction, of Markets", ***Yale Journal on Regulation***, Vol. 26, No. 2; pp.431-444.

18. Tsuo, Kurt (2009), "The European Single Market after the Financial Crisis", ***Harvard International Review***, Vol. 31, No. 1; pp.32-42.

19. Cowen, Tyler (2009), "A Simple Theory of the Financial Crisis; or, Why Fischer Black Still Matters", ***Financial Analysts Journal***,. Vol. 65, No. 3; pp.17-22.

20. James, Harold (2009), "The Making of a Mess: Who Broke Global Finance, and Who Should Pay for it??", Foreign Affairs, Vol. 12, No. 7.